



## الاتحاد الأوروبي يدعم حقوق الإنسان في لبنان

تعتبر مقارنة لبنان لحماية حقوق الإنسان ودعمها منفتحة بدرجة كبيرة. فلإعلان العالمي لحقوق الإنسان قوة دستورية ولبنان دولة طرف في جميع اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان الأساسية تقريباً، لكن ما زال هناك نقص في التنفيذ منهجي أكثر للالتزامات الدولية على الصعيد الوطني.

وتتضمن التحديات الخاصة بحماية حقوق الإنسان ودعمها في لبنان على سبيل المثال لا الحصر تحسين استقلالية القضاء وكفاءته، وتحسين الكفاءة والاستقلالية البرلمانية، ومراجعة الإطار الانتخابي، وإلغاء عقوبة الإعدام، ومنع التعذيب، وملاءمة ظروف السجن والتوقيف مع المعايير الدولية وإلغاء التوقيف الاحتياطي، وتجريم استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة، ودعم حقوق المرأة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين، وحماية المهاجرين وحقوق ذوي المخفيين، فضلاً عن مكافحة التمييز ضد لمثليات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً.

ويؤدي المجتمع اللبناني غالباً دوراً محورياً كمحفز للتغيير في حماية حقوق الإنسان ودعمها من خلال التأييد والدعم القانوني والاجتماعي للفئات الضعيفة من السكان.

ويقدم الاتحاد الأوروبي حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال الحوار السياسي المستمر مع السلطات اللبنانية والمدافعين عن حقوق الإنسان لضمان إدخال الاتفاقيات الدولية بفاعلية في التشريعات الوطنية وإنفاذها. لذلك يشجع الاتحاد الأوروبي لبنان على الانضمام إلى 140 دولة معارضة لعقوبة الإعدام. كما يدعم مبادئ الحوكمة الفاعلة والمحاسبة كشرط مسبق لإحقاق حقوق الإنسان وضرورة احترام الحق في الحياة والكرامة والسلامة للجميع.

ويقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية للمؤسسات اللبنانية لتطوير سياسات حقوق الإنسان وإصلاحها وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، يدعم الاتحاد الأوروبي وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية في وضع إطار قانوني لحماية العمال المهاجرين، ووزارة الداخلية ووزارة العدل في إصلاح النظام القضائي وإدارة السجون.

وأخيراً، يدعم الاتحاد الأوروبي مبادرات المجتمع المدني من خلال المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ويمول في الوقت الراهن مبادرات تستهدف العديد من المسائل هي حماية المهاجرين والحد من التوقيف الاحتياطي وحماية ضحايا التعذيب وتعزيز حرية التعبير والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام ودعم حق الفلسطينيين في العمل ومكافحة تعاطي المخدرات والفساد ودعم حقوق النساء في السجون وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأنتهت الحكومة والاتحاد الأوروبي أخيراً المفاوضات في شأن خطة العمل التي تمت مراجعتها للفترة 2013-2015 في إطار السياسة الأوروبية للجوار.

